

الصعود لمستوي التحدي الذي يفرضه المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)



الأستاذ/ عزيز ماهر

عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

هناك عشرة أسئلة محورية للإدارة ولجان المراجعة !!

ولكن لنستعرض اولا التحديات،

مع ما يقل عن ثلاثة أشهر متبقية قبل البدء في تفعيل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، فإن هناك تحديين حاليين يواجهان البنوك للتطبيق ويتمثلان في: ضمان الجاهزية لتطبيق المعيار في الفترة المتبقية وتطبيق شروط الإفصاح المطلوبة للعام السابق مباشرة لعام التطبيق وأيضاً للعام الأول للتطبيق.

لذلك فإنه ليس من الغريب أن تصدر السلطة المصرفية الأوروبية (EBA) وهيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية (ESMA) بنهاية عام ٢٠١٦ العديد من التوجيهات والتصريحات في هذا الشأن.

وعليه، فإنه مع اقتراب نهاية عام ٢٠١٧، أنه من المفيد أن أشارككم رؤيتي إلى جانب بعض الإرشادات العملية بشأن تطبيق هذا المعيار والتجاوب مع توقعات الهيئات الرقابية وكذلك توقعات السوق.

الوقت يداهمنا

كثف عدد من البنوك مؤخراً جهودهم لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩). وقد تبين لهم أن التحدي يتناسب عكسياً مع ما تبقى من وقت. وبالتالي فإذا لم تكونوا قد أخذتم خطوات فعلية على بداية طريق تطبيق المعيار، فإنني أدعوكم للبدء فوراً ! حتى إذا كان التطبيق قيد التنفيذ، فإن الوقت قد حان لبدء

باب المحاسبة

من خلال الرصد الفعّال للتقدم المحرز مع طلب تزويدها بالمستجدات وموقف التنفيذ بصفة دورية ومنظمة.

لقد شددت السلطة المصرفية الأوروبية (EBA) في تقريرها على أنه لا ينبغي للبنوك أن تقلل من شأن العمل المطلوب ولا من شأن الحاجة إلى إشراك لجان المراجعة ومجالس الإدارة في هذا الأمر وعلى الجهات الرقابية بمصر وضع أطر وتعليمات للتطبيق والمتابعة للصيقة كمثيلاتها. بحيث سيستمر الرقيب على القطاع المصرفي في الاهتمام الشديد بمسألة جاهزية البنوك - على سبيل المثال، قامت السلطة المصرفية الأوروبية (EBA) في إطلاق ممارستين لتقييم الموقف لدى البنوك خلال ٢٠١٦.

تحدي الإفصاحات

يجب أن تعكس شروط الإفصاح لدى البنوك في عام ٢٠١٧ التقدم المحرز في التطبيق والتأثير المتوقع للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩). فيجب تكوين فريق عمل لتحسين الإفصاحات وبالأخص المرتبطة ب (IFRS9) وقيام الجهات الرقابية سواء البنك المركزي المصري أو بورصة الأوراق المالية بتشجيع هذا العمل كمثيلاتها هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية (ESMA)، باتباع منهج تدريجي ومرحلي للإفصاح مع اقتراب تاريخ التطبيق.

تقييم الوضع دون التطرق للتفاصيل

في يونيو ٢٠١٦ قام متخصصون في المعيار الدولي رقم (٩) من أكبر ٦ مكاتب محاسبة عالمية بوضع ورقة بالإرشادات عن متطلبات الاضمحلال طبقاً للمعيار. يمكن الرجوع الى الرابط التالي:

<https://www.iasplus.com/en/publications/impairment-banks-9-global/other/ifrs>

وعلى الرغم من أن هذه الإرشادات موجهة إلى البنوك الكبيرة من حيث الحجم، إلا أنها تحتوي على مبادئ ورؤى يمكن للبنوك الأصغر حجماً أيضاً أن تستعين بها. تتضمن الإرشادات ١٠ أسئلة يمكن أن تستعين بها لجان المراجعة لتركيز النقاشات حول خطط الاضمحلال الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)،

التفكير في التواصل، إلى جانب التفكير في الإفصاحات التي ستحتاجون إلى إجرائها.

التواصل مع السوق

يتوقع السوق بالفعل أن تكون مخصصات الديون الرديئة أكبر في ظل متطلبات الاضمحلال الجديدة. ولكن انه من الهمية أن تتوقفوا عند توقعات المحللين الماليين والمستثمرين، حتى لا تصدمهم المفاجأة بالنتائج الفعلية عند اعلانها عند بدء التطبيق.

وبالمثل، سيحتاجون فهم كيفية تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) على مركز رأس المال التنظيمي لديكم.

وقد تضمن تقرير السلطة المصرفية الأوروبية (EBA) في أحد تقييمات الآثار المترتبة عن تطبيق هذا المعيار، أن البنوك المشمولة بالدراسة قدرت في المتوسط زيادة بنسبة ١٨٪ في مخصص الاضمحلال وانخفاض بمقدار ٥٩ نقطة أساس في نسب الشريحة الأولى للأسهم العادية (Common Equity Tier 1 – CET 1) - ولكن بالنسبة لبعض الآثار الأخرى، فمن الممكن أن تكون أكبر من ذلك بكثير.

فهل تعلمون حجم التأثير لديكم!!!

التجارب مع توقعات الهيئات الرقابية

تراقب الجهات الرقابية للخدمات المالية والتأمينية والجهات الرقابية لبورصات الأوراق المالية الوضع عن كثب، حيث تتوقع تطبيق عالي الجودة للمتطلبات الجديدة مع مراعاة الشفافية في الإفصاح عن آثار التطبيق.

إذاً، فما الذي يتعين عليكم اتخاذه تجاه هاذين التحديين الرئيسيين؟

تحدي الجاهزية

فيما يتعلق بالجاهزية، فإن الإدارة بحاجة إلى التأكد من أن مشاريع تطبيق المعيار مصممة على النحو الملائم وأنها تسري وفقاً لجدول زمني محدد. في حين يتعين وجود لجان مراجعة للإشراف على جهود الإدارة في التطبيق،

بالإضافة إلى تقديم معلومات أكثر تفصيلاً يمكن للإدارة الاستعانة بها، سيتم عرض هذه الأسئلة في نهاية المقال مقسمة بحسب طبيعتها.

ماذا يتعين فعله الآن؟

الحاجة إلى التعامل مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) بشكل أكثر اهتماماً. فإذا لم تكونوا قد بدأت حتى الآن، فإنني أدعوكم للبدء على الفور.

أما إذا كنتم قد اتخذتم خطوات فعلية في البدء، فإنني أقترح عليكم التأكد من أن الخطط تسير على الطريق الصحيح لمواجهة التحديات الرئيسية التي يفرضها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) مع تقديم الإفصاحات المناسبة في الفترة التي تسبق تطبيق المعيار.

للمساعدة في تحقيق ذلك، قد تحتاجون إلى قراءة الدليل السريع الصادر عن Global public policy committee في يونيو ٢٠١٦ على الرابط

<https://www.iasplus.com/en/publications/global/other/ifrs-9-impairment-bank>

بشأن اضمحلال القيمة، والذي يلخص تحديات التطبيق والامور الرئيسية التي يجب التركيز عليها.

فيما يلي الأسئلة المطروحة:

تساعد هذه الأسئلة لجان المراجعة على تركيز نقاشاتها مع الإدارة على تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)

القرارات الرئيسية والتفسيرات المرتبطة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)

١. ما هي الخطط القائمة المستخدمة للتوصل إلى القرارات الرئيسية لوضع النماذج والنظم الآلية اللازمة واختبارها، وتنفيذ عمليات التشغيل المتوازي/التشغيل الاختباري وتطبيق المعيار بأعلى جودة بحلول تاريخ التطبيق؟

٢. ما هي التطبيقات والتقديرات المحاسبية الرئيسية وما سبب ملاءمتها؟

٣. كيف ستتم مراقبة تطبيق القرارات لضمان استمرار ملاءمتها؟

الشفافية

١. ما هي مؤشرات الأداء الرئيسية والمعلومات الإدارية التي سيتم الاستعانة بها لرصد خسائر الائتمان المتوقعة (Expected Credit Losses – ECLs) ودعم تطبيق الحوكمة الفعالة على التقديرات الرئيسية؟

٢. كيف سيتم استيفاء شروط الإفصاح المرتبطة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وكيف لشروط الإفصاح هذه أن تسهل القابلية للمقارنة؟



وضع النماذج التوضيحية لخسائر الائتمان المتوقعة

١. ما هي درجات التعقيد المخططة او المطلوبة لمختلف المحافظ الاستثمارية وما سبب ملائمتها؟
٢. ماهي المعايير التي سيتم على اساسها تحديد الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان وما سبب ملائمة تلك المعايير المختارة؟
٣. كيف سيتم استخدام مجموعة نموجية من التطبيقات التي تمثل النظرة المستقبلية التي تتحكم في التأثيرات غير النمطية وغير المتماثلة؟

الأنظمة والضوابط

١. هل حدد البنك جميع التغييرات التي تم إجراؤها على الأنظمة والعمليات القائمة، بما في ذلك متطلبات البيانات والرقابة الداخلية، للتأكد من ملائمتها للاستخدام وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)؟
٢. كيف سيتم توثيق عمليات وضوابط إعداد التقارير واختبارها، خاصة في حالة عدم خضوع الأنظمة ومصادر البيانات للمراجعة من قبل؟

الخلاصة

ان تقدير مدي تعقيدات تطبيق هذا المعيار يُترك لتقدير البنوك والجهات الرقابية اخذين في الاعتبار ان هذا المعيار قد اخذ في اعداده لقبول مجموعة العشرين له ست سنوات بالأحرى، كم من الوقت والمجهود والاستثمار الذي يحتاجه عن التطبيق!! ولكن هناك ميزة لدى السوق المصري وهي ان هناك من سبقونا في التجهيز والتطبيق وما علينا الا ان نبدأ من حيث انتهوا هم.